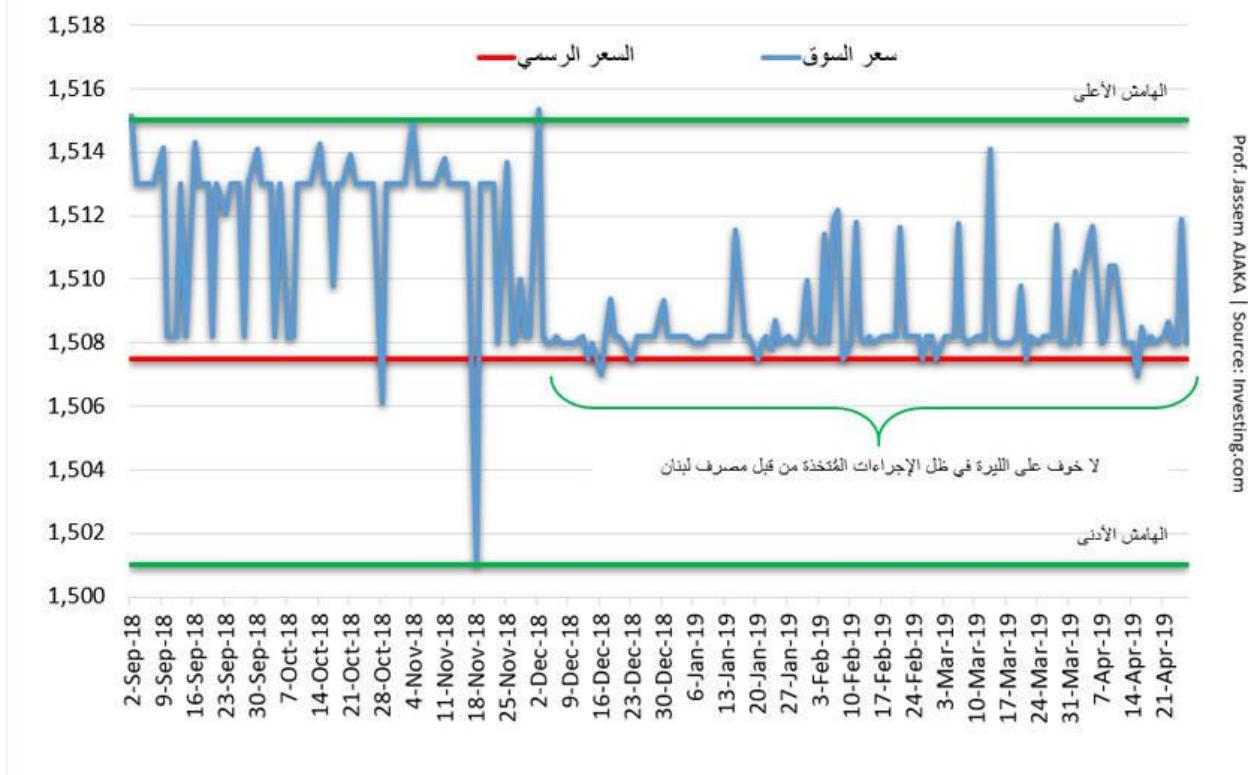


سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي



في خضم مناقشة موازنة العام 2019 وارتفاع الضغوط الاجتماعية على الحكومة، تزداد المخاوف لدى المواطنين من إفلاس الدولة وانهيار الليرة اللبنانية وذلك على ضوء الإشاعات التي يقوم بها البعض عن جهل أو بهدف الاستفادة من الفوضى. التحليل المالي والنقدی يُظهر منانحة الليرة اللبنانية على الرغم من ارتفاع عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات المعروفة أن العملة تتقى من الأصول المالية التي تتأثر قيمتها بالطلب عليها. هذا الأخير يتاثر بالعديد من العوامل (سياسية، إقتصادية، مالية، نقية، وقانونية) التي تزيد أو تقلل من الثقة في العملة. التخطيط السياسي الداخلي الذي عاشه لبنان خلال الفترة المنصرمة لعب دوراً سلباً لدى اللاعبين الاقتصاديين وزاد من مخاوفهم من تعطيل للقرارات الاقتصادية والمالية للدولة. أضف إلى ذلك أنّ الخلافات مع دول إقليمية لها وزن في التعاملات التجارية مع لبنان أدت إلى تراجع دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان وتراجع نمو الاقتصاد الذي ينعكس في الليرة اللبنانية. وللتأكيد من مدى تأثير العمل السياسي على الاقتصاد يكفي مقارنة أسعار سندات الخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي بالأحداث السياسية والأمنية. التخطيط السياسي الداخلي أدى بدوره إلى تعطيل السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة. فقد عجزت كلها من وضع خطط إقتصادية وتنفيذها، وبالتالي كان هناك إتجاه إلى سياسات آدم سميث عبر ترك القطاع الخاص يرسم هيكلية الاقتصاد التي وصلنا إليها اليوم مع تراجع القطاعين الأولي والثانوي وبروز قطاع الخدمات كمكون أساسي للاقتصاد اللبناني ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري. وبما أنّ قطاع الخدمات هو قطاع ذو قيمة مضافة منخفضة في الاقتصاد، أصبح هذا الأخير رهينة كل حدث أمني أو سياسي يضرب البلد. غياب هيكلة صحيحة للإقتصاد وضعف مؤسسات الدولة أديا إلى نقاشي ظاهرة الفساد وظهور عجز مُزمن في موازنة الدولة تحول إلى دين عام. ولم يستطع النمو الاقتصادي إمتصاص هذا العجز كما ثُظهره أرقام الميزان الأولي الذي بقي يُسجل أرقاماً أقل من خدمة

الدين العام وهي العتبة الضرورية للحصول على إنتظام مالي للمالية العامة. بالطبع عجز الموازنة يلعب دوراً أساساً في خفض الطلب على الليرة اللبنانية. على الصعيد القانوني و كنتيجة للتعطيل السياسي، تأخر لبنان كثيراً في سن قوانين عصرية توافق التطور في المجتمعات و تُحاكي التكنولوجيا وقوانين اللعبة الاقتصادية مع توسيع العولمة ما أدى حكماً إلى ضرب التنافسية للشركات اللبنانية مقارنة بالشركات العالمية. وكان هذا لا يكفي، أمعن لبنان في ضرب القطاع الخاص عبر توقيعه على معاهدات تبادل تجاري حرّ مع العديد من الدول التي لا يمكن لقطاعه الخاص من منافسة قطاعها الخاص. التداعيات السلبية لهذه العوامل خلقت عاملين يضغطان على الليرة اللبنانية هما: عجز الموازنة و عجز ميزان المدفوعات الذين يتم استخدامهما بشكل أساسي من قبل وكالات التصنيف العالمية التي أمعنت في تخفيض تصنيف لبنان الإنمائي نتيجة تردّي هذين العاملين. في ظل هذا الإطار الأسود تتجه الأنظار إلى مصرف لبنان وإلى سياساته النقدية (الثبات النقدي) التي نجحت خلال العقدتين الماضيين في الحفاظ على سعر صرف الليرة اللبنانية. هل هناك من خطّر حقيقي على الليرة اللبنانية؟ بالطلاق، هناك عوامل هيكلية تمنع إنهيار الليرة اللبنانية:

أولاً - إحتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية الذي يشكّل ضمانة رئيسة لمنع أي إنهايار سعر صرف الليرة اللبنانية.

ثانياً - الثروة النفطية والغازية والتي تقدّرها (بأسعار النفط والغاز العالمية الحالية) بأكثر من 200 مليار دولار أمريكي صافي للدولة اللبنانية. هذا الرقم وحده كفيل بوضع إهتمام رؤوس الأموال العالمية إهتماماً على لبنان وبالتالي التوجّه إلى لبنان.

ثالثاً - أن إعادة إعمار سوريا تمرّ حتماً عبر لبنان نظراً إلى الموانئ السورية لن تكفي لوجستياً لسد الحاجة لذا سيكون للبنان دور كبير جداً وبالتالي استقطاب لرؤوس الأموال.

رابعاً - لا يمكن بالطبع نسيان المليارات الآتية من مؤتمر سيدر والتي ستبدأ بالدخول إلى لبنان إبتداءً من منتصف هذا العام ما يعني حكماً خفض عجز ميزان المدفوعات.

هل سيتمكن مصرف لبنان من المحافظة على قيمتها؟

التحديان الكبيران أمام مصرف لبنان للمرحلة المقبلة هما: عجز الموازنة و عجز ميزان المدفوعات. من المفترض أن مشروع الميزانية المطروح بدأ بمعالجة عجز الميزانية عبر خفضه من 6.5 مليارات دولار أمريكي في العام 2018 إلى أقل من 5 مليارات دولار أمريكي في العام 2019. تمويل عجز الميزانية واستبدال سندات خزينة الدولة التي تستحق هذا العام كلها مؤمنة من قبل مصرف لبنان ومن قبل المصادر التجارية من دون المساس بإحتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية. لذا لا خوف على مالية الدولة من الإنهايار. أمّا من ناحية ميزان المدفوعات فقد سجّل عجزاً تراكمياً بقيمة 1,93 مليار دولار أمريكي في الشهرين الأولين من العام 2019. هذه البداية السيئة لميزان المدفوعات هذا العام لم تتم معالجتها في مشروع الميزانية المطروح والذي كان من المفترض أن يحوي إعادة فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة من الخارج (خصوصاً من أوروبا والدول العربية) والتي لها مثيل في لبنان. ميزان المدفوعات هو نتاج أداء الدولة، القطاع الخاص والمواطن. الدولة أساءت الأداء من ناحية تخليها عن سياستها الاقتصادية لصالح القطاع الخاص الذي أخطأ في خياراته الاستثمارية وبالتالي دفع بالمواطن اللبناني إلى تفضيل كل ما هو أجنبي على البضائع اللبنانية. في الواقع، يبقى المواطن اللبناني المسؤول الأول لأنّه من

خلال سلوكه الإستهلاكي يستغفل في شراء البضائع الأجنبية وبالتالي يزيد من عجز الميزان التجاري. المواطن اللبناني يستورد بضائع بقيمة 20 مليار دولار أمريكي سنوياً. إنه إنتشار !!

لذا ونتيجة أرقام ميزان المدفوعات سيعدم مصرف لبنان في الأشهر المقبلة إلى تقييم الوضع وبالتالي قد يعمد بحسب تقييمه للوضع إلى إجراء هندسة مالية جديدة لا يعرف تفاصيلها إلى مهندسها رياض سلامة. في هذه الوقت يعتمد مصرف لبنان سياسة نقدية مبنية على أدوات تقليدية وأدوات احترازية تسمح له بالمحافظة على الليرة حتى مع عجز الموازنة وعجز في ميزان المدفوعات. أضاف إلى ذلك أنَّ رياض سلامة يعتمد في إدارته للوضع النقدي على آلية دينامية مُعقدة (Market Dynamic) تسمح له باستباق أي سلوك للاعبين الاقتصاديين في الأسواق. وللتتأكد من هذا الأمر يكفي النظر إلى البيانات التاريخية لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي حيث ثلّاحظ أنَّ مصرف لبنان قام بعدد من الخطوات التي لجمت تغييرات سعر الصرف ضمن هامش أقلَّ من الهامش الرسمي (أنظر إلى الرسم البياني). العملة الوطنية هي أكثر من وسيلة تبادل في الاقتصاد! إنها تُجسد بُعداً من أبعاد الهوية الوطنية. فجبَّذا لو أنَّ اللبناني يتمسّك بعملته لتبقى شامخة كما شموخ الأرز.